

امتحان البكالوريا التجريبية في مادة العلوم الإسلامية

استعن بالله تعالى، وتوكل عليه، ثم اعتمد على نفسك، وإليك النص، والكتب بخط واضح. ولغتك مرضعها ولهم من الرضعين وأمهل عليه:

الدرس الأول

الجزء الأول [12 ن]

السؤال: بمناسبة نجاح التوأم عثمان وعائشة في شهادة البكالوريا قام والدهما عبد الرحمن بشراء هديتين لهما: عثمان أشتري له جهاز حاسوب محمول بسعر 100 ألف دج (10 مليون سنتيم)، دفع نصف المبلغ والنصف الآخر يدفعه لأجل خذذه بشهرين. وأما عائشة فاراد أن يشتري لها خاتم ذهب بسعر 50 ألف دج (5 مليون سنتيم) لأجل محدد بشهرين، فأخبرته أن ذلك لا يجوز شرعا لأنه من ربا التسبيحة فتراجع عن ذلك واشتراه لها حالاً غير أنه قدر الله وفاته بعد ذلك بشهر تاركاً زوجة، أبا وأما، ابنا وبنتا، 3 إخوة أشقاء، اختاً شقيقة، عما شقيقاً، ابن عم لأب، عمة، أخاً لأم، وطفلاً متخلل به. ومبلاغاً من المال قدره 65 مليون سنتيم. مع العلم أن حقوق الدفن كانت مجاناً، وأنه كان قد أوصى بإعطاء عشر التركة للطفل المتخلل به.

المطالع

- ١- مأمور البيع الذي تعامل به عبد الله عند شراء الحاسوب. -- بـ- بين شروط جواز ذلك البيع؟
- ٢- اذكر الدليل على صحة كلام عائشة. -- بـ- أذكر دليلاً من السنة يبين المأمورين في الربا.
- ٣- اعتمد العلماء على مصدر من مصادر التشريع للحاق الأوراق النقدية بأحكام الذهب والفضة.
- ٤- أبين كيف ذلك. بـ- عرف هذا المصدر اصطلاحاً. -- جـ- بين أركانه في هذه المسألة [مسألة الربا].
- ٥- ما حكم تنفيذ وصية عبد الرحمن. -- بـ- بين المبلغ العالمي الباقى للورثة في هذه المسألة.
- ٦- بـ- بين أصحاب الفروض. واصحاب فرض الثلثين ($\frac{2}{3}$) في المسألة.
- ٧- اذكر أركان الحبة [الهدية]. فمـ ذكر صاحب كل ركن من خلال المسألة الواردة أمامك.
- ٨- كان عبد الرحمن كفياً. بين الفرق بين الكفالة والتبني؟.

الجزء الثاني [08]

قال الله تعالى: ﴿وَلَمَّا قِيلَ لَهُمْ أَتَيْمُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأَلْوَأُوا بَلْ تَسْعَ مَا أَكْتَبْنَا عَلَيْهِمْ إِنَّمَا أُلْوَأُوكَارَ مَا بَكَارُوهُمْ لَا يَمْقُلُونَ بِشَيْئاً مَلَآيِّنَتُهُنَّ ﴾ ومثل الذين كَسَرُوا كُنْتَلَانِيَّةَ يَتَبَعُّ عَلَىٰ لَا يَتَسْعَ إِلَّا دُعَاءَ وَنِدَاءَهُ شَمْ بِكُمْ عَنِ فَهُمْ لَا يَمْقُلُونَ ﴾ يتأبهها الذين مَأْسِرُ أَكْثَلُوا مِنْ مَلِيَّتِهِ مَأْرُقَتُكُمْ وَأَشْكَرُوا وَإِنْ كَسَرُوا إِيَّاهُ مَسْبُدُونَ ﴾ إِنَّا حَرَمْ عَنِّيْكُمْ الْمَيْتَنَوَالَّمْ وَلَكُمْ الْغَيْرُ وَمَا أَوْلَ يُوْلَى لَهُوَ فَمَنْ مُنْظَرٌ عَبْرَ تَبَاعَ وَلَا عَادَ قَلَّا إِنَّمَا عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ عَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ الآيات من سورة البقرة

المطالع

- ١- تنوّع وسائل القرآن الكريم في تثبيت العقيدة الإسلامية. استخرج الوسائلتين الواردتين في الآيات.
- ٢- في الآيات إشارة إلى اعمال العقل. بين ذلك. ثم بين دور العقل في تعزيص الأفكار والمعرواثات؟
- ٣- اشتملت الآيات على أحدى مظاهر عناية القرآن الكريم بالصحة الجسمية. بينه وشرحه





المستوى: السنة الثالثة ثانوي - جموع الشعب -

ثانوية غاز الشرف - أولاً ديني خدروش - بيجيل

العدد: 16.00 د.هـ 13:30 إلى 16:00

١٢ / ماي / 2019م - ٧ / رمضان / 1440هـ

أهدى إن البكالور الاجرير في مادة العلوم الإسلامية

حـ استعن بالله تعالى، وتوكل عليه، ثم اعتمد على نفسك، وياك ونفسك، والكتب خط واضح. **وأختبر مرضعا وامرأة من النساء وليهم عليه:**

﴿الرِّضْمُ الثَّانِي﴾

❖ **الجزء الأول [12]:**

عن عبادة بن الصامت رضي الله عنه قال: كنا مع رسول الله عليه السلام في مجلس قيل: «ثباغونى على أن لا شرکوا بالله شيئاً، ولا ترثوا، ولا تسرقو، ولا تقتلوا النفس التي حرمت الله إلا بالحق، فمن وفي منكم فاجزء على الله، ومن أصاب شيئاً من ذلك، فغوبه كفارة له، ومن أصاب شيئاً من ذلك، فستره الله عليه فاجزء إلى الله، إن شاء عطاً عنه، وإن شاء عذباً». (متفق عليه).

﴿المطلوب﴾

في الحديث إشارة لمجموعة من الجرائم التي كان النبي عليه وسلم يباديم الصحابة على اجتنابها.

- ١/ صنف الجرائم المذكورة في الحديث حسب نوع العقوبة.
- بـ ينقسم قتل النفس إلى ثلاثة أقسام. بين ذلك وبين العقوبات الدينية المترتبة على كل نوع.
- ٢/ من العقوبات الشرعية المتعلقة بارتكاب بعض الجرائم الدرمان من العبراث والوصية.
- أـ بين ذلك مع الاستدلال. -- بـ أذكر سبعين من أسباب الإرث.
- ٣/ في الحديث إشارة إلى أحدى حكم تشريع العقوبات في الإسلام .
- أـ بينها. ثم أذكر بقية الحكم.
- بـ بين متى يجب تنفيذ العقوبات مع الاستدلال بدليل واحد.

جـ تعتبر العقوبات أحدى وسائل محاربة الجرائم في الإسلام. بين الوسائل الأخرى.

- ٤/ يعتبر الشرك أعظم وأخطر الذنوب. ولاجتنابه يجب تعلم علم العقيدة الإسلامية وترسيخها. بين أهميتها.
- ٥/ من حكم تشريع حد الزنا: الحفاظ على الأنساب من الاختلاط. بين بماذا يتثبت النسب؟

﴿الجزء الثاني [١٨]﴾

مسألة: عبد الله رجل أعمال أعطى لصديقته أسماء 10 آلاف أورو من أجل التجارة بها مرابحة في المواد الغذائية، وتم تحديد نسبة الربح بينهما بالثلثين ($\frac{2}{3}$) بعد الله والباقي لأحمد، بعد ذلك أراد أسماء تحويل تلك الأموال إلى الدينار الجزائري عند صديقتها عمر فافتقدا على أن 100 أورو تكون بـ 2 مليون سنتيم، (تصير 200 مليون سنتيم)، فاعطى أسماء لعمرا أمواله حالاً، أما عمر ولأنها كانت في بيته أطعهاه له مساء، ولأجل نقل السلع والمواد قام عبد الله بشراء شاحنة بسعر 240 مليون سنتيم لأجل محدد بعامين يدفع كل شهر 10 مليون سنتيم.

﴿المطلوب﴾

- ١] بين نوع الشركة المتعامل بها، وبين الفرق بينها وبين شركة العنان.
- ٢] بين نوع البيوم الواردة في هذه المسألة، وأذكر شروطها.
- ٣] بين حكم هذه المعاملات المتعامل بها في هذه البيوم، مع التعليل بدلالة شرعية.



الإدارية الـ٢٠١٩ رقم ٣٧ لـ١٤٤٠ - غرامة الشهرين أو الأبد بـ١٥٠٠٠ -
السنة الثالثة ثانوي - جميع الشعب - يوم ٧ رمضان ١٤٤٠ هـ - ١٢ مارس ٢٠١٩م - الاستاذ سليمان روبدال

الجزء الأول: ١٢ نفحة

النقطة	السؤال	الإجابة على المفهوم الأول
٢٠		١/ نوع البيع الذي تعامل به عدد الله عند شراء الحاسوب.
[١٥]		<p>هو <u>بيع التقيط</u> وهو بيع جائز عند جمهور العلماء شرط تحقق شروطه، ويدخل في عموم قوله تعالى: (وَأَنْ لَهُ الْبَيْعُ وَحْرَمُ الرِّبَا) [البقرة: ٢٧٥].</p> <p><u>شروط بيع التقيط</u></p> <ul style="list-style-type: none"> ١. أن تكون السلعة ملائمة للبيع ٢. أن تكون السلعة مسلمة في الحال وليس لأجل ٣. أن يكون الثمن دينا لا عيناً أجرته معلوماً ٤. أن يكون متجرًا (ترتب عليه الآثار الشرعية فلا يصح تعريضه على إداء الأقساط) ٥. أن لا يكون العوضان مما يجري بينهما ربا النسبة أو زراعة للربا كالعينة. <p>٢- ذكر الدليل على صحة كلام عائشة</p> <p>معاملة والد عائشة غير جائزة لأن من <u>شروط بيع التقيط</u> أن لا يكون العوضان مما يجري بينهما ربا النسبة وهذه المعاملة أصلها من بيع الصرف، وحقيقة بيع نقد سواء اتحد الجنس أو اختلف وسواء كان النقد من الذهب والفضة، أو من الأوراق النقدية المتعامل بها الآن فهي تأخذ حكم الذهب والفضة لاشراكها في <u>صلة التبرير في الذهب والفضة</u> التي هي <u>عموم الشئنة</u> سواء في ربا الفضل أو ربا النسبة.</p> <p>فالعملة الورقية أصبحت اليوم ثمناً فلما قام مقام الذهب والفضة في التعامل بها ، والأوراق النقدية والعملات المختلفة تعتبر أجناساً مختلفة، فهي نقد ثانٍ بذاته يختلف جنسها باختلاف الهدبات الصادرة وإذا كان هناك هناك بيع بين اصناف الشئنة من الذهب أو الفضة أو الأوراق النقدية ببعضها ببعض <u>فيشتري</u>:</p> <ul style="list-style-type: none"> ▪ <u>التسلية القوية</u>: وهو التقاييس قبل الافتراق بالابدان بين المتعاقدين (اتحاد المجلس)، سواء اتحد البدلان جنساً أو اختلفاً قال رسول الله ﷺ « ما كان يدا بيد فلا يلمس به وما كان نسمة فهو ربياً » <u>وقال عليه</u> « <u>نذا بيد فنذا اختلفت هذه الأصناف فبيعوا كيف شلتم اذا كان بذا بيد</u> ». [مسلم] ، (ولا تبيعوا منها غالباً يتاجر) ، تجنبها لربا النسبة. ▪ <u>المتساوية والغورية</u>: أي التمايل والتقارب إذا اتحد الجنسان قال رسول الله ﷺ « مثلاً يمثل سواه بسواء بذا بيد » ، تجنبها لربا الفضل والنسبة. <p>٣- ذكر دليل من السنة بين الماعونين في الربا</p> <p>عن جابرٍ: قال: (لعن رسول الله <u>عليه السلام</u> أكل الربا وموكله وكتبه وشاهديه وفان <u>فم سواه</u>) [روايه مسلم].</p> <p>٤/ اعتد العلماً على مصدر التشريع الدال على احتقار الأوراق النقدية بأحكام الذهب والفضة</p> <p>أ- بيان كيف ذلك: الحق العلما، <u>الأوراق النقدية بالأسنان الربوية</u>: عدتهم في ذلك هو استعمال المصدر الرابع من مصادر التشريع إلا وهو القبض، حيث اجتمع و اتفقت علة الذهب والفضة في الأوراق النقدية وهي التمنية والقيمة. لذلك ظلها حكم النظرين من الذهب والفضة، ويجري عليها الربا بنوعه.</p> <p>تعريف القبض: <u>اصطلاحاً</u>: هو مساواة أمر غير منصوص عنه شرعاً لأمر آخر نص عليه الشرع في الحكم الثابت له لاشراكهما في العلة.</p> <p>أو هو مساواة فرع باصل لاشراكهما في علة حكم الأصل.</p> <p>ج- بيان أركانه في هذه المسألة [مسألة الربا]. أي: تحريم (الحكم) الربا ، في الأوراق النقدية (الفرع)، قياساً على الذهب والفضة (الأصل) ، لعلة الشئنة (العلة).</p> <p>٤- حكم تنفيذ وصية عبد الرحمن</p> <p>بما أن وصيته لشخص من غير الورثة وبما أنها أقل من الثلث فيجب تنفيذ وصيته لصالح هذا الولد المكثف قبل تقسيم التركة.</p>
١		<p>٤- ممانع</p> <p>البيع الذي تعامل به عبد الله عند شراء الحاسوب.</p> <p>٥- بيشروط</p> <p>دوارة</p> <p>٦- على صحة كلام عائشة</p>
٢		<p>٧- ذكر دليل على صحة كلام عائشة</p>
٣		<p>٨- ذكر دليل على صحة كلام عائشة</p>
٤		<p>٩- ممانع</p> <p>البيع الذي تعامل به عبد الله عند شراء الحاسوب.</p>

	<p>ب- بين الفرق بين المالي الباقي للورثة في هذه المسألة</p> <p>من المعلوم أنه إذا مات الإنسان وترك مالاً، فإن هذا المال (التركة) يتعلّق به خمسة حقوق يتقسّمها على بعضها وهذا ما يسمى بالحقوق المتعلقة بالتركة، وتكون على هذا الترتيب:</p> <ol style="list-style-type: none"> (1) تكاليف تجهيز البيت: وكانت مقدارها قضاء الديون المتعلقة بعمره من أعيان التركة. (2) قضاء الديون المرسلة في الذمة: قال النبي عليه السلام «نَفْسُ النَّذِيرِ مُنْعَلَّةٌ بِذِيْتِهِ حَتَّى يَلْغُسَ عَلَيْهِ» (رواية الترمذى وصححه). (3) وعلم أن عبد الرحمن كان قد اشتري الحاسوب لأجل دفع نصف المبلغ وبقي 5 مليون دينار عليه لأجل لفته مات وبالتالي ففيه قضايا من تركته التي هي 65 مليون سنتيم فيبقى منها 60 مليون سنتيم. (4) تنفيذ الوصية من الباقى للمكلول: وقد أوصى بالعشر (أى 60 مليون سنتيم $\div 10 = 6$ مليون). (5) تقسّم باقي التركة على الورثة المستحقين: حسب الأنصبة المقدرة في كتاب الله. <p>✓ $65 - 60 = 5$ مليون سنتيم - ✓ $5 - 6 = 4$ مليون سنتيم = ✓ $54 - 6 = 48$ مليون سنتيم</p> <p>ج- بين الورثة وبين الذين يرثون في هذه المسألة</p> <p>- الورثة الذين يرثون في هذه المسألة هم الزوجة والأب والأم والابن والبنت</p> <p>- أصحاب الفروع من المذكورين في المسألة، الزوجة، الأب والأم، البنات، الاخت الشقيقة، الاخ لأم</p> <p>- أصحاب فرقة الثالثين ($\frac{2}{3}$). البنات، الاخت الشقيقة</p> <p>- ذكر أصحاب كل واحد من الحالات الأربع هي:</p> <ol style="list-style-type: none"> 1. الواهب: وهو من يقدم ويعطاء الهبة. وهو عبد الرحمن. 2. الموهوب له: وهو الشخص الذي تعطى له الهبة. وهو عثمان وعائشة. 3. الموهوب: وهو الشيء المترتب به. الحاسوب لعثمان والخاتم لعائشة. 4. الصيغة: وهي كل ما يقتضي الإيجاب والقبول من قول أو فعل أو كتابة. <p>هـ- ذكر أصحاب كل الحالات الأربع</p> <p>5/ بين الفرق بين الكفالة والتبرع</p> <p>الفرق بين الكفالة والتبرع</p> <p>الآية 170</p> <p>الآية 171</p>	<p>ب- بين الفرق بين المالي الباقي للورثة في هذه المسألة</p> <p>ج- بين الورثة وبين الذين يرثون في هذه المسألة</p> <p>د- بين أصحاب كل الحالات الأربع</p> <p>هـ- أصحاب فرقة الثالثين ($\frac{2}{3}$)</p> <p>هـ- ذكر أصحاب كل الحالات الأربع</p> <p>5/ بين الفرق بين الكفالة والتبرع</p> <p>الفرق بين الكفالة والتبرع</p> <p>الآية 170</p> <p>الآية 171</p>
	<p>الآية 170</p> <p>الآية 171</p>	<p>أ/ تنويع وسائل القراءة الكريمة في تثبيت العبرة الإسلامية. استخدم الوسائل المتاحة في الواردة في الآيات</p>
	<p>3as.ency-education.com</p>	

٢/ دور العقل في تمحير الأفكار والموروثات:

- ١- أساس العلم والمعرفة هو اليقين المستند إلى الدليل الشرعي، وليس الظن الذي لا يقني من الحق شيئاً. قال الله تعالى: (أَلَا إِنَّهُ مِنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَمِنْ فِي الْأَرْضِ ۖ وَمَا يَتَعْلَمُ الَّذِينَ يَذْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ شَرْكَاءَ ۚ إِنَّمَا يَتَعْلَمُ الظَّنُّ وَإِنَّمَا يَخْرُصُونَ) [سورة يونس: ٦٦]
- ٢- أن يكون الإيمان على برهان وبصيرة وحجة ثانية. قال الله تعالى: (هُولَاءِ قَوْمًا اتَّخَذُوا مِنْ ذُنُوبِهِنَّ لَوْلَا يَأْتُونَ عَلَيْهِمْ بِسَلَطَانٍ بَيْنَ هُنَّا فَمَنْ أَظْلَمُ مِنْ أَفْظُرِي عَلَى اللَّهِ كُنْبَاهُ) [الكهف: ١٥]
- ٣- تحرير العقل ونم التقليد الأعمى والتخيير من اتباع الآباء والاستسلام لميراثهم استناداً إلى حسن الظن بهم. قال الله تعالى: (وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ أَتَيْغُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَلَوْلَا بَلْ نَشَعَ مَا فَتَنَاهُ اللَّهُ عَلَيْهِ أَبَاعُنَا ۖ أَوْلَوْ كَانَ أَبَاهُمْ لَا يَفْتَنُونَ شَيْئًا وَلَا يَهْتَدُونَ) [سورة البقرة: ١٧٠]
- ٤- الحث على غربلة تلك الموروثات والعادات وتحميس تلك الأفكار ي أعمال العقل فيها وما يتوافق مع الشرع والفتورة السليمة.
- ٥- الحذر من اتباع الهوى الذي يحجب الحقيقة عن العقل.

٢

- ٣/ أحدى مظاهر عناية القرآن الكريم بالصحة. وهو الوقاية من الأمراض : ويظهر ذلك في قول الله تعالى (إِنَّمَا حَرَمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمْ وَلَحْمَ الْخِنْزِيرِ وَمَا أَهْلَبَ بِهِ لِغَرِيرِ اللَّهِ) لأنها مضره بالصحة وفي تركها وقاية لجسم الإنسان من المرض ، كما توجد مظاهر أخرى ومنها

 - تشريع الوضوء والغسل ، وربطه بالعبادات فلا تصح صلاة بغير وضوء أو غسل ، واستحب إعادة الوضوء لمن توهما لصلاحة وأدركته صلاة ثانية.

— تحريم شرب المسكرات لما فيها من مضره للجسد وغير ذلك من المضار ، ويتبين هذا الحكم كل ما يضر بالجسد كتحريم المخدرات المذهبة للعقل ، والسموم المدمرة للجسد.

— النهي عن الميتة والدم ولحم الخنزير وما ذبح لغير الله. (إِنَّمَا حَرَمَ حَلَوْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمْ وَلَحْمَ الْخِنْزِيرِ وَمَا أَهْلَبَ لِغَرِيرِ اللَّهِ بِهِ فَمَنْ اضْطَرَّ خَيْرًا بِإِعْلَامِهِ فَلَيْلَهُ اللَّهُ خَلُورٌ رَّحِيمٌ) [النحل: ١١٥]

— النهي عن الإسراف في الطعام المؤدي إلى التخمة والبدانة. (وَكَثُرُوا وَأَشْرَبُوا وَلَا تُشْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ) [الأعراف: ٣١]

نظر عمر رضي الله عنه إلى رجل يادن فقال: ما هذا؟ قال: بركة الله. فقال: بل سخطه، ثم قال: (إِيَّاكُمْ وَالبُطْلَةُ، فَإِنَّهَا ثُقلٌ فِي الْحَيَاةِ وَنُنَنُ فِي الْمَمَاتِ).

— تحريم المتعة غير الشرعية، حيث حرم الإسلام الزنا فهو يودي إلى أمراض معدية كثيرة تهدى الجسد. (وَلَا تَقْرَبُنِي الْزَّنَّا إِنَّهُ كَانَ فَاجِشَةً وَسَاءَ سَبِيلًا) [الإسراء: ٣٢] (فَلَمَّا لَمَّا تَمَّتِ الْمُؤْمِنَاتِ يَنْضُمُوا مِنْ أَنْصَارِهِمْ وَيَتَّهَذَّلُونَ فَلَمَّا لَرَكَنَ لَهُمْ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا يَصْنَعُونَ) [النور: ٣٠]

— تحريم المعاشرة الزوجية أثناء الحيض. (وَيَسْأَلُونَكُمْ عَنِ التَّحِيَّضِ فَلَمَّا هُوَ أَذْى فَلَا يَعْتَرُفُونَ الْمُسَاخِرَةُ فِي التَّحِيَّضِ وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرُنَّ فَلَمَّا تَطْهُرُنَّ فَلَتَوْهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمْرَكُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ) (ابد: ١٢٢٢)

الإجابة النموذجية لكتاب التربوية لمادة العلوم الإسلامية - ثانية عشرة: غرائز الشرف أو الارتداد - درجات السنة الثالثة ثانوي - جمعر الشعوب - / يوم 7 رمضان 1440هـ - 12 مايو 2019م - الأستاذ/ سليمان روبدال

الجزء الأول: 12 نقطة

السؤال	الإجابة على الموضع الثاني	النفيط 20
	<p>١/ تصنيف الحران المذكورة في الحديث حسب نوع العقوبة.</p> <p>الشرك والزنى والسرقة جرائم تابعة للحدود، وأما القتل تابع للقصاص</p> <p>ب- ينقسم قتل النفس إلى ثلاثة أقسام. بيان ذلك وبيان العقوبات الدنية المترتبة على كل نوع.</p> <p>١/ القسم الأول: القتل العمد: وهو ما اقترن فيه الفعل المزهق للروح بنية قتل المجنى عليه.</p> <p>عقوبة القتل العمد: أجمع أهل العلم على أن عقوبة القتل العمد العدوان هي القود (القصاص). قال تعالى : ((يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آتَيْنَاكُمُ الْكِتَابَ فِي الْمُصَنَّعِ فِي الْأَرْضِ) البقرة 178 - . و قال عز وجل : (وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ) ، وقال ﷺ : (لَا يَحْلُّ دَمَ امْرِئٍ مُسْلِمٍ بِتَهْشِيدٍ إِنَّ لِلَّهِ أَلَّا هُوَ رَبُّ الْعَالَمِينَ) . و أنس رضي الله عنه قال : اللَّهُ أَعْلَمُ بِالْأَعْلَمِ ، اللَّهُ أَعْلَمُ بِالنَّفْسِ ، وَالثَّارِكُ لِدِينِهِ الظَّافِرُ لِلْجَمَاعَةِ) متفق عليه.</p> <p>ولاؤلئك المقتولون أن يطقو عن الفصاص ويقتلوا الديمة، ولهم أن يصلحوا على غير ذلك، وينبغي على القاتل عن أبي هريرة - رضي الله عنه - عن النبي ﷺ قال: «مَنْ قُتِلَ لَهُ قَتْلَةٌ فَهُوَ بِخَيْرِ الظَّفَرِينَ: إِنَّ قُوَّذِيَ وَإِنَّ أَنْ يُقَاتَدَ» (متفق عليه)</p> <p>ب/ القسم الثاني: القتل شبه العمد وهو أن يضرر الشخص عدوًا بما لا يقتل غالباً كالسوط والعصا الصغيرة، فيؤدي إلى موته؛ لأن هذا الفعل يقصد به غير القتل من التأديب ونحوه.</p> <p>٢/ عقوبة القتل شبه العدم: هي الذمة والكفارية: لا خلاف بين الفقهاء - القائلين باعتبار شبه العد -</p> <p>أنه موجب للذمة، وهي في شبه العد مقتلة لقوله قوله ﷺ : «أَلَا إِنَّ ذَهَابَ الْخَطَا شَهِيدٌ مَا كَانَ بِالْخَطَا وَالْحَسَانَةُ مِنَ الْإِيمَانِ مَمْتَهَانَةٌ أَرْبَغُونَ فِي بَطْوَنِهَا أَوْ لَدْنَاهَا». أخرجه أبو داود بستد حسن (4547). وينبغي هذه الذمة على عاقلة الجاني عند جمهور القائلين بشبه العد</p> <p>القسم الثالث: القتل الخطأ هو ما وقع دون قصد الفعل والشخص، أو دون قصد أحدهما، ومن صوره:</p> <ul style="list-style-type: none"> ١- أن لا يقصد الضرر ولا القتل، مثل أن يرمي صيداً أو هنقاً فيصيب إنساناً. ٢- أن ينقب وهو نائم على إنسان فيقتله، ٣- أن يضرره على سبيل اللعب، فيقتله. <p>٣/ ما يتورط على القتل الخطأ: هو وجوب الذمة والكفارية: أجمع أهل العلم على وجوب الذمة في الجملة في الاعتداء الخطأ على النفس أو ما دونها وهذا يجب على من قتل مؤمناً خطأ أو كفراً معاهداً باتفاق الفقهاء، وتكون الذمة على العائلة، والكفارية من ماله. ولا قصاصات عليه بالاجماع، قال تعالى: (وَمَنْ قُتِلَ مُؤْمِنًا خَطَأً فَتُعَزِّزُ رَبِّهِ مُؤْمِنَةً وَدِيْنَ مُسْتَمْنَةً إِنَّ أَهْلَهُ إِلَّا أَنْ يُصْنَفُوا) النساء [92]</p> <p>٤/ من العقوبات الشرعية المتعلقة بارتكاب بعض الحران من العراثة والوصية. أ- بيان ذلك مع الاستدلال.</p> <p>(١) جريمة الكفر (اختلاف الدين): لقول النبي ﷺ : «لَا يرثُ الْمُسْلِمُ الْكَافِرَ، وَلَا الْكَافِرُ الْمُسْلِمَ» (متفق عليه).</p> <p>(٢) جريمة القتل: فإن القاتل لا يرث من قتله إذا قتله على وجه يتعلق به الفصاص بالاتفاق، لقول النبي ﷺ : «لَيْسَ لِقَاتِلِ مِنَ الْمُبَرَّأَتِ شَيْءٌ» . (رواية أبو داود وصححه الألباني)، وأما إذا قتله مورثه قصاصاً أو حداً أو دفاع عن نفسه فلا يحرم من العبرات عند الجمهور، خلافاً للشافعية.</p> <p>ب- ذكر سببين من أسباب الارث.</p> <p>١- الزواج الصحيح: فإن أحد الزوجين يستحق الإرث من الآخر بمجرد عقد الزواج الصحيح ولو من غير دخول أو خلوة، وأما الزواج الفاسد فلا توارث فيه، وأما الطلاق الرجعي فلا يمنع التوارث ما دامت في العدة.</p> <p>٢- النسب (القرابة): وهو الاتصال بين إنسانين بالاشتراك في ولادة قريبة أو بعيدة، وينقسم النسب إلى ثلاثة أقسام: (أ) الأصول: وهم الآباء وأبا زوجهم وإن عدوا. (ب) الفروع: وهم الأبناء وأبناء زوجهم وإن نزلوا.</p> <p>(ج) الحواشي: هم الإخوة وبنوهم والأعمام وبنوهم.</p>	
	<p>١/ في الحديث</p> <p>إشارة لمجموعة من الحرائين التي كان يرافقها في حادثة اجتنابها</p> <p>أ- معرفة قاتل النفس إلى ذلك</p> <p>وبيان العقوبات الدنية المترتبة على كل نوع.</p> <p>ب- ينقسم قاتل النفس إلى ذلك</p> <p>فقاسماته بين ذلك وبين العقوبات المترتبة على كل نوع.</p>	
[١٥]	<p>٢/ العقوبات الشرعية المتعلقة بارتكاب بعض الحران من العراثة والوصية.</p> <p>أ- بيان ذلك مع الاستدلال</p> <p>(١) جريمة الكفر (اختلاف الدين): لقول النبي ﷺ : «لَا يرثُ الْمُسْلِمُ الْكَافِرَ، وَلَا الْكَافِرُ الْمُسْلِمَ» (متفق عليه).</p> <p>(٢) جريمة القتل: فإن القاتل لا يرث من قتله إذا قتله على وجه يتعلق به الفصاص بالاتفاق، لقول النبي ﷺ : «لَيْسَ لِقَاتِلِ مِنَ الْمُبَرَّأَتِ شَيْءٌ» . (رواية أبو داود وصححه الألباني)، وأما إذا قتله مورثه قصاصاً أو حداً أو دفاع عن نفسه فلا يحرم من العبرات عند الجمهور، خلافاً للشافعية.</p> <p>ب- ذكر سببين من أسباب الارث.</p> <p>١- الزواج الصحيح: فإن أحد الزوجين يستحق الإرث من الآخر بمجرد عقد الزواج الصحيح ولو من غير دخول أو خلوة، وأما الزواج الفاسد فلا توارث فيه، وأما الطلاق الرجعي فلا يمنع التوارث ما دامت في العدة.</p> <p>٢- النسب (القرابة): وهو الاتصال بين إنسانين بالاشتراك في ولادة قريبة أو بعيدة، وينقسم النسب إلى ثلاثة أقسام: (أ) الأصول: وهم الآباء وأبا زوجهم وإن عدوا. (ب) الفروع: وهم الأبناء وأبناء زوجهم وإن نزلوا.</p> <p>(ج) الحواشي: هم الإخوة وبنوهم والأعمام وبنوهم.</p>	<p>١- العقوبات الشرعية المتعلقة بارتكاب بعض الحران من العراثة والوصية.</p> <p>أ- بيان ذلك مع الاستدلال</p> <p>ب- ذكر سببين من أسباب الارث</p>
[١٥]		

[1.5]	<p>* 3/ في الحديث اشارة الى احدى حكم تشريم العقوبات في الاسلام .</p> <p>أ- بيانها وذكر بقية الحكم.</p> <p>نطهير الجات من النسب وتکفير سنته، فی قول النبي ﷺ (ومن أصاب شيئاً من ذلك، فلعم به فهو عذراً له)</p> <p>* ذكر بقية الحكم:</p> <p>/1 حظ مصادف الشريعة الإسلامية الخمسة (الدين، النفس، العرض، المال، العطل).</p> <p>/2 منع الجريمة والاحراف . /3 صيغة المجتمع من الفساد . /4 زجر النسوة وردعها عن العداون .</p> <p>/5 شفاء غلط المجنى عليه او ورثته /6 حظر الأخلاق و الأمان و الاستقرار . /7 نيل رضا الله بتغفيف العقوبات التي شرعاها.</p> <p>* ب- بيان متى يجب تنفيذ العقوبات مع الاستدلال بدليل واحد: يتحقق أمرین:</p> <p>✓ الأمر الأول تتحقق جميع شروط وجوب إقامه العقوبة كثبوت الجريمة، وكونه مكمل وبالغاً عاقلاً .</p> <p>✓ الأمر الثاني وصول الأمر للحاكم الذي يبيه سلطة إقامه العقوبات شرعاً: نقول النبي ﷺ «اعطوا الخذوة فيما بيتكم فما بالقى من حد فخذ وحب»، رواه أبو داود</p> <p>ج- تعتبر العقوبات احدى وسائل ممارسة الحرانة في الاسلام . بيان الوسائل الأخرى .</p> <p>وهي وسائل وقائية: حيث تقي وتحمى وتحصن المسلم من الوقوع فيها وتمثل في الإيمان والعبادات</p>	<p>3/ في الحديث اشارة الى احدى حكم تشريم العقوبات في الاسلام</p>	<p>أ- بيانها وذكر بقية الحكم</p>	<p>ب- بيان متى يجب تنفيذ العقوبات مع الاستدلال بدليل واحد</p>	<p>ج- تعتبر العقوبات احدى وسائل ممارسة الحرانة في الاسلام . بيان وسائل الأخرى</p>
[1]	<p>4/ بيان أهمية العقيدة الاسلامية: للعقيدة الإسلامية أهمية كبيرة تظهر في الأمور التالية:</p> <ol style="list-style-type: none"> 1/ أن العقيدة هي لب الدين لذلك جمع الرسل أرسلوا بالدعوة للعقيدة الصحيحة. 2/ أن تحقيق توحيد الألوهية وإفراد الله بالعبادة هو الغاية الأولى من خلق الإنسان والجن. 3/ أن قبول الأعمال متوقف على تحقق التوحيد من العبد، وكمال أعماله على كمال التوحيد، فاي نقص في التوحيد قد يحيط العمل او ينقصه عن كماله الواجب أو المستحب. 4/ أن النجاة في الآخرة - ابتداء او مala - متوقفة على صحة العقيدة، مما يبرز أهمية تعلمها واعتقادها على المنهج الصحيح. 	<p>4/- يعتبر الشرك اهم وادخار الذنوب والاديان يجعله على بعضها على العقيدة الاسلامية وتزيدها بين اصحاتها</p>	<p>5/ من حكم تشريم حد الزنا الدفاط على النساء من الاختلاط بغيرها بنفس النساء، ان</p>	<p>5/ من حكم تشريم حد الزنا الدفاط على النساء من الاختلاط بغيرها بنفس النساء، ان</p>	
[1]	<p>* 5/ من حكم تشريم حد الزنا: الحفاظ على الانسان من الاختلاط . بيان بعذاب النساء:</p> <p>يثبت بالزواج: سواء كان صحيحاً أو فاسداً .</p> <p>فال الصحيح: ما كان يعقد مكتمل الأركان و الشروط ، وإن تائش الزوجة بولده لا يقل عن ستة أشهر من يوم العقد عليها، والأئمّة يأتون بعد الفصل مدة للحمل من يوم الطلاق، والأئمّة ينكحون الزوج هذا النسب بطريق النهان.</p> <p>قال رسول الله ﷺ : «الولد للمرأة وللعاهر الحجز» (متفق عليه)</p> <p>أي الولد منسوب إلى الزوجين وللزائر الحد وهو الرجم بالحجارة</p> <p>وال fasid: ما اختل في عدده شرط أو ركن، وسبب ثبوت النسب في الزوج الفاسد كون المرأة فرائشاً، ولا تكون فرائشاً في هذا الزوج إلا بالدخول بها</p>				
[2]	<p>[1] بيان نوع الشركة المتعامل بها، وبين الفرق بينها وبين شركة العنان.</p> <p>الشركة المتعامل بها هي شركة القراض (المضاربة) وهي عقد شركة بين طرفين على ان يدفع أحدهما مالاً إلى الآخر ليثغر فيه ويكون الربح مشاغلاً بينهما على ما شرطاً، والخسارة على صاحب المال وحده.</p> <p>- الفرق بينها وبين شركة العنان</p>	<p>1/ بين نوع الشركة المتعامل بها، وبين الفرق بينها وبين شركة العنان</p>			
[2]	<p>1/ من حيث محقيقة الشركة: شركة العنان هي أن يشتراك اثنان في مال لهما على أن يتجروا فيه بل يساهم بالمال كل الشركاء، اما شركة المضاربة فتعد شركة بين طرفين على أن يدفع أحدهما مالاً إلى الآخر ليثغر فيه.</p> <p>2/ من حيث الربح وتحمل الخسارة: في شركة العنان الربح والخسارة تكونان بين الشركاء مشاغلاً بينهما على ما شرطاً، اما في شركة المضاربة الربح يكون بينهما لكن الخسارة على صاحب المال وهذه دون العامل لأنه قائم بالوجه.</p>				

2/ بين نوع اليوم
الواردة في هذه
المسألة وأذكر
شروطها 4.5

ن3

[2] بيان نوع اليوم الوارد في هذه المسألة، وذكر شروطها.

- > البيع الاول الذي فيه تحويل الاورو للدينار : هو بيع الصرف
- > شروط بيع الصرف : يشترط لجوازه بالإضافة إلى الشروط العامة للبيع:
 - (1) الفورية: وهي التقباض قبل الاختلاف بالأبدان بين المتعاقدين (اتحاد المجلس)، سواء اتحد البدان جنساً أو اختلها قال رسول الله ﷺ « ما كان يدا بيد فلا يأس به وما كان نسلاً فهو ربياً ». « يدا بيد »، « ولا تباعوا منها غالباً بتاجز » ، تجنبوا لربا النسبة.
 - (2) المساواة والفورية: أي التماثل والتقباض إذا اتحد الجنسان قال رسول الله ﷺ « مثلاً يمثل سواه بسواء يدا بيد »؛ تجنبوا لربا الفضل والنسبة.

> البيع الثاني الذي يتعلق بشراء الشاحنة هو بيع التقسيط

> شروط بيع التقسيط :

- .1. أن تكون السلعة ملکاً للبائع
- .2. أن تكون السلعة مسلمة في الحال وليس لأجل .
- .3. أن يكون الثمن ديناً لا عيناً أجهله معلوماً .
- .4. أن يكون منجزاً (ترتبط عليه الآثار الشرعية فلا يصح تعليقه على أداء الأقساط)
- .5. أن لا يكون العوضان مما يجري بينهما ربا النسبة أو ذريعة لربا كالعينة.

3/ بين حكم هذه
المعاملات المتعامل بها في هذه اليوم مع التعلييل بادلة شرعية.
ن1.5

ن2

- أ/ بالنسبة للمعاملة الأولى: المتعلقة ببيع الصرف لتحويل الاورو للدينار الجزائري، كانت معاملة محمرة لاستعمالها على ربا النسبة وذلك لأنها لم تكون يداً بيد فلابد من عدم احدي شروط جواز بيع الصرف لأنه عند بيع (ميادلة) صفت بغيره (اختلاف الجنس واتحاد العلة): شرط: التسلية الفوري: - كما تقدم ذكره. عن أسامة بن زيد رضي الله عنه أنَّ الْبَنِيَّ عَيْلَكَ قَالَ « الزَّانِ فِي النَّسِيَّةِ » (رواوه مسلم) و قال رسول الله ﷺ « ما كان يداً بيد فلا يأس به وما كان نسلاً فهو ربياً» (روايه مسلم). وقال الدين بن عيسى « لَا يُبَغِّفُوا الْذَّهَبَ بِالْأَمْلَأِ
بِمَثْلِ وَلَا شُفْوَى بِعُضْهَا عَلَى بَعْضٍ وَلَا تَبِعُوا الْوَرْقَ بِالْوَرْقِ الْأَمْلَأَ بِمَثْلِ وَلَا شُفْوَى بِعُضْهَا عَلَى بَعْضٍ وَلَا
تَبِعُوا مِنْهَا غَائِبًا بِتَاجِزٍ ». (متفق عليه). وقال عيسى « يَدَا بَيْدٌ فِيَّا اخْتَلَّ هَذَا الْأَصْنَافُ فَلَيْبُغُوا كَيْفَ شَاءُوا إِنَّ
كَانَ يَدَا بَيْدٌ ». [مسلم]

والعملة الورقية أصبحت اليوم ثمناً فقادت مقام الذهب والفضة في التعامل بها ، والأوراق النقدية والعملات المختلفة تعتبر أجناساً مختلفة، فهي نقد قائم بذاته يختلف جنسها بالاختلاف الهينات الصادرة، فالدينار الجزائري جنس والأوروبي جنس والدولار الأميركي جنس والدينار التونسي جنس وهكذا..

ب/ بالنسبة للمعاملة الثانية: المتعلقة بشراء الشاحنة الذي هو عبارة على بيع التقسيط وهو بيع جائز عند جمهور العلماء شرط تحقق شروطه، لأنه يدخل في عموم قوله تعالى: (وَاحْلَ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحْرَمَ الرِّبَا) [البقرة: 275]. وبما أنه تتحقق جميع شروطه في هذه المعاملة فهي جائزة ولا يخرج فيها.